في سوق يكشوف الراس او البدن غير العورة ممن لا يليق به
مثله والغير محرم بنسك اما العورة فكشفها حرام
او تقبيل زوجته او امته بحضرة الناس واما تقبيل ابن
عمر رضي الله عنه امته التي وقعت في سهمه بحضرة
الناس فقال الزركشي كان تقبيل استحسان لا لمنع
اوطء الله ليس ثم من ينظره او على ان المرة الواحدة لا تضر
على ما افتضاه نظر الشافعي ومد الرجل عند الناس
بلا ضرورة لقبلة امته بحضرتهم ومن ذلك اكثار
حكايات مضحكة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة
له وخرج بالاكثار ما لم يكثر او كان ذلك طبعا لا تصنعا
كما وقع للبعض الصحابة وليس فيه قبيح او قلة مروة في
محل لا يعتاد للفقيه ليس ذلك واكثاب على لعب
الشطرنج بحيث يشغله عن مهماته وان لم يقترن به
ما يحرمه او على غناء او استماعه واكثار قطر وحرفة
دنيئة مباحة كحجامة وكنس زبل ونحوه ودبغ ممن
لا يليق به ذلك واعترض جعلهم الحرفة الدنيئة
مما يخرم المروة مع قولهم انها من فروض الكفاية
واجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول
الكفاية بغيره واما الحرفة غير المباحة كالمنجم
والعراف والكاهن والمصور فلا تقبل شهادتهم قال
الصيمري لان شعارهم التلبيس فتنبيه

هذا



هذا الشرط الخامس امامه وشرط في قبول الشهادة لا في
العدالة فانه مع ذلك لا يخرج عن كونه عدلا لكن
شهادته لم تقبل لفقد مروءته ومن شروط القبول ايضا
ان لا يكون متهما والتهمة ان يجر اليه بشهادته
نفعا او يدفع عنه ضررا كما سيأتي في كلامه
تتمة لو شهد اثنان لاثنين بوصية من تركة
فشهدا لاثنان للشاهدين بوصية من ذلك التركة
قبلت الشهادتان في الاصح لانفصال كل شهادة عن
الاخرى ولا تجر شهادته نفعا ولا تدفع عنه ضررا
وتقبل شهادة الحسبة في حقوق الله تعالى المحضة
كالصلاة والصوم وفيما فيه لله تعالى حق مؤكد وهو
ما لا يتأثر برضى الادمي كطلاق وعتق وعفو عن
قصاص وتباعدة وانقضاء بها وحد الله تعالى وكذا
النسب على الصحيح ومتى حكم قاض بشاهدين فبانا
غير مقبولي الشهادة كأن فسقا بما يقتضيه هو وغيره ولو
شهد كافر او عبد او صبي ثم اعادها بعد كماله قبلت
شهادته لا تنفي التهمة او فاسق تاب لم تقبل
للتهمة وتقبل في غير تلك الشهادة بشرط اختباره
بعد التوبة مدة يظن فيها صدق توبته وقيدها
الاكثرون بسنة ويشترط في توبة معصية تولية القول
فيقول قد فسقت باطلا وانا نادم عليه ولا اعود اليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)